دور الإدارة الأهلية في فض النزاع في إقليم دارفور 1971 - 2015م) (دراسة تحليلية)

أ. مشـــاعر بشـــرى جمعـــة أربـــاب

باحث- كلية الدراسات العليا
جامعة الزعيم الأزهري

المستخلص

تتناول الورقة دور الإدارة الأهلية في فض النزاع في إقليم دارفور هدفت الورقة إلى التعرف للأهمية الجيواستراتيجية لإقليم دارفور كما تهدف إلى التعرف على الدور الذى تقوم به الإدارة الأهلية بفض النزاع في إقليم دارفور وكذلك تهدف الورقة إلى التعرف على مدى تأثير حل الإدارة الأهلية على طبيعة النزاع في إقليم دارفور، تستخدم الورقة كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي للتعرف على التطور التاريخي للإدارة الأهلية في إقليم دارفور كما تستخدم الورقة المنهج التحليلي للتعرف على مدى دور الإدارة الأهلية بفض النزاع في إقليم دارفور، توصلت الورقة إلى مجموعة من النتائج من أهمها إن أسباب النزاعات القبلية أضحت ذات ثلاثة أبعاد، بعد اقتصادي واجتماعي وبعد سياسي وبعد أمني، وأي مجهودات لحل النزاعات لا تراعي هذه الأبعاد الثلاثة معاً سوف تكون غير قادرة على توفير الحل لهذه النزاعات، و إن حلول لهذه النزاعات القبلية، بأبعادها الثلاث ترتبط بسياسات هي الأخرى ذات علاقة بثلاثة مستويات، محلي ومركزي وإقليمي (دول الجوار) وأن التجاهل لأي من هذه المستويات كفيل بنسف الحلول التي توضع بشأنها، خرجت الورقة بمجموعة من التوصيات من أهمها إعطاء التنمية الأولوية على الإجراءات الأمنية في قضايا النزاعات القبيلة، لأن الظاهرة في أساسها تتعلق بالصراع على الموارد الطبيعية وبواقع التخلف الذي تعيشه المنطقة، الاستفادة من تجربة مؤتمرات الصلح القبلي في احتواء النزاعات القبلية عن طريق إقامة جهاز دائم لهذه الآلية ضمن إدارة الحكم المحلي في الولايات.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الأهلية – النزاع – السلام-القبائل -المصالحات

The Role of the Native Administration in Conflict Resolution in the Darfur Region (1971-2015 AD) (An analytical study)

Dr. Mashair Bushra Jema Arbab

Abstract

The paper deals with the role of the native administration in resolving the conflict in the Darfur region. The paper aims to identify the geostrategic importance of the Darfur region. It aims to identify the role played by the native administration in resolving the conflict in the Darfur region. The paper also aims to identify the extent of the impact

of the native administration solution on the nature of the conflict. In the Darfur region, the paper uses both the historical approach and the descriptive approach to identify the historical development of the native administration in the Darfur region. The paper also uses the analytical approach to identify the extent of the role of the native administration in resolving the conflict in the Darfur region. It has three dimensions, an economic and social dimension, a political dimension, and a security dimension, and any efforts to resolve conflicts do not take into account thes ,The three dimensions together will be unable to provide a solution to these conflicts, and that solutions to these tribal conflicts, with their three dimensions, are linked to policies that are also related to three levels, local, central and regional (neighboring countries), and that ignoring any of these levels is enough to undermine the solutions that are developed for them The paper came out with a set of recommendations, the most important of which is giving priority to development over security measures in issues of tribal conflicts, because the phenomenon is basically related to the conflict over natural resources and the reality of underdevelopment in the region, benefiting from the experience of tribal reconciliation conferences in containing tribal conflicts by establishing a permanent apparatus for these The mechanism is within the administration of local government in the states.

Keywords: civil administration - conflict - peace - tribes – reconciliations

الاطار المنهجي للورقة

المقدمة :

يتميز إقليم دارفور بالتنوع القبلي الكبير وكذلك التنوع من حيث النشاط الزراعي والرعوي والذي يتم بتوزيع القبائل بناء عليه ما بين قبائل ذات نشاط رعوي وقبائل ذات نشاط زراعي ألا انه غالبا ما تنشى بعض النزاعات ما بين القبائل الرعوية والزراعية وقد يتطور النزاع إلى أن يأخذ شكلا مسلحا يرتفع فيه عدد الجرحى والقتلى بشكل أكبر ، والشي الذي يجعله يأخذ بعدا سياسيا وامني يأثر على كافة أنحاء الإقليم وكانت الإدارات الإقليمية في الماضي تقوم بفض لهذا النوع من النزاعات في مراحلة الأولى ألا انه بعد حل الإدارة الأهلية أخذت النزاعات تتطور من أن تجد حلول جذرية والإدارات الأهلية كانت لديها مجموعة من الأليات ذات الطابع المحلي التي تسهم في إيجاد حلول جذرية لهذا النوع من النزاعات وسوف نحاول من خلال هذه الورقة التعرف على مجموعة من الأليات الإدارة الأهلية ومدى نجاحها في حل النزاعات .

مشكلة الورقة :

تحاول مشكلة الورقة مناقشة مدى الدور الذي تقوم به الإدارة الأهلية في فض النزاعات ويمكن تلخيص مشكلة الورقة من خلال عدة من التساؤلات

أولا: ما هو دور الإدارة الأهلية في فض النزاعات؟

ثانيا: ما هي اهم الأليات التي تستخدمها الإدارة الأهلية في فض النزاعات؟

ثالثا: إلى أي مدى إثر حل الإدارة الأهلية على طبيعة النزاعات في إقليم دارفور؟

فرضيات الورقة :

-تقوم الإدارة الأهلية بدور هام بفض النزاعات في إقليم دارفور .

-تعبير كل من الجودية والصلح من اهم آليات الإدارة الأهلية لفض النزاع في إقليم دارفور.

-اثر حل الإدارة الأهلية سلبا على طبيعة النزاع في إقليم دارفور .

أهمية الورقة :

تنبع أهمية الورقة من الأهمية الاستراتيجية لإقليم دارفور كما تأتي أهمية الورقة من أهمية الدور الذي تقوم به الإدارة الأهلية لفض النزاع في إقليم دارفور وتأخذ الورقة أهميتها من تناولها لاهم الأليات التي تستخدمها الإدارة الأهلية لفض النزاع في إقليم دارفور .

أهداف الورقة :

تهدف الورقة إلى التعرف الأهمية الجيواستراتيجية لإقليم دارفور كما تهدف إلى التعرف على الدور الذى تقوم به الإدارة الأهلية بفض النزاع في إقليم دارفور وكذلك تهدف الورقة إلى التعرف على مدى تأثير حل الإدارة الأهلية على طبيعة النزاع في إقليم دارفور .

منهج الورقة :

تستخدم الورقة كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي للتعرف على التطور التاريخي للإدارة الأهلية في إقليم دارفور كما تستخدم الورقة المنهج التحليلي للتعرف على مدى دور الإدارة الأهلية بفض النزاع في إقليم دارفور .

حدود الورقة :

يعتبر إقليم دافور الحدود المكانية للورقة وبينما تمثل الفترة 1971-2015م الحدود الزمانية للورقة .

آليات الإدارة الأهلية في تسوية النزاع في دارفور

دور الإدارة الأهلية في بناء السلام:-

باعتبارها جهاز مهم في إدارة شئون المجتمعات الريفية، وعبر نظامها الاجتماعي، يمكنها أن تساهم في استقرار أمن المنطقة، ورتق نسيجها الاجتماعي وبناء الثقة وإعادة العلاقات التي مزقتها الحرب، والمساهمة في احتواء النزاعات، وإعادة السلام الدائم لأهل المنطقة، والعمل مع الجهات المختصة جنباً على جنب في إعادة النازحين إلى ديارهم وتوفير الحماية لهم، وتقدير المساعدات الإنسانية لهم كل حسب حاجته، لأنها الأدري بتفاصيل كل الأسر وأحوالهم[1]. ويفضل اهل دارفور

معالجة النزاعات عبر هذه الآلية، كما انهم يفضلونها على القضاء الذي يفرض الحل ويترك مرارة وعدم الرضا بين المتخاصمين.وفي حالة النزاعات بين القبائل يقوم بعملية الجودية مجلس يضم رجال واعيان معروفين ومتميزين بسيرة حسنه، ورجاحت عقل وخبرة ثرة بالعادات والتقاليد والاعراف، وكل ما يتعلق بطبيعة النزاع، بالإضافة إلى تميزهم بالحياد تجاه الموضوعات المطروحة امامهم، ومن جانبهم تقديم الحل المرضي للإطراف المتنازعة، بغرض الحفاظ على مجتمع متماسك متسامح بعيد عن الصدمات التي تعترض الطرفين، من قتل وتشريد وحرق للقرى وخلافه. استنادا لقوله تعالى: (انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون)[2]. صدق الله العظيم وتعتمد الجودية على نظام دقيق من الافراد يعتبرون مراجع في الاعراف، بمعني آخر يمثلون ذاكرة للأعراف ومرجعيات يلجأ اليهم ويستعانوا بهم لمعرفة الأعراف. كالدمالج وهم حفظة السوابق عن الكيفية التي حلت بها المشاكل المشابهه في الخلافات بين القبائل، وتشكل نسبة النزاعات التي حلت عن طريق الاجاويد حوالي 85%. والاجاويد بحكم معرفتهم التامة بالأعراف، نجدهم في فض النزاعات يستخدمون طرق كثيرة لوقف الحرب الدائرة بين القبائل، وفي المرحلة الاولى وهي المرحلة المهمة اذ يقوم الوسطاء بالاتصال باطراف النزاع مطالبين وقف نزيف الدم، والتعاهد بعدم الاعتداء حتى قيام مجلس الاجاويد الخاص بالصلح، وهذه المرحلة هي مرحلة المساعي الحميدة التي تمهد للصلح او عدم الصلح بين المتنازعين، وقبول مبدأ وقف اطلاق النار، اشارة لقبول الصلح بين الطرفين ومن ثم تحديد نوع الصراع هل هو حول المرعى او الأرض، ام هو سياسي اداري، وبالتاكيد اسلوب الحل لكل منهما يختلف من صراع لآخر، وعلى هذا الأساس يتم حصر حجم الخسارات الناجمه عن النزاع واتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على الوضع في منطقة النزاع، بعدها يسعى لوسطاء لاقناع الطرفين بمبدأ الجلوس والتصالح، حيث يتم الاتصال[3] والانصاف والوجدان السليم، والا يكون قد تم تعديله او الغائه بموجب هذا القانون او أي قانون آخر، والا يكون قد تم الغائه بقرار من محكمة مختصة.

1 -تحكم المحاكم الرئيسية: -

أ- بشرط ان يكون ذلك القانون الاهلي والعرفي غير مخالف للعدل والاخلاق والنظام.

ب-احكام أي قانون تكون المحكمة مخولة لتحكم بموجب اوامره او لوائحه.

القانون الآخر الملغي والذي اعترف بتطبيقة القانون العرفي(قانون المحاكم الشعبي)١٩٧٧م والذي ينص في المادة (١٣). تحكم المحكمة الشعبية المحلية بالعرف الذي يسود الحدود المحلية لاختصاصها، بشرط الا يكون مخالفاً للعدل والاخلاق والنظام العام، كما تحكم باحكام أي قانون آخر تكون مخوله بالحكم به، بموجب امر انشائها او اللوائح التي انشأة بموجبها.

والاعتراف بالعرف كأحد مصادر التشريع في السودان لم يتأثر، وقد ذكر من قبل أن المادة(5) من قانون الاجراءات المدنية لسنة ١٩٨٣م الغي على احكام المادة (5) من قانون القضاء المدني لسنة ١٩٢٩م، وكذلك اوامر المحاكم المنشأة من وقت لآخر من قبل رئيس القضاء خولت هذه المحاكم تطبيق العرف المحلي المطبق لدى اطراف النزاع. كذلك هنالك قرارات قضائية والتي من

وقت لآخر تعطي اعتراف للعرف كواحد من مصادر القانون في السودان، وكذلك المادة (6) من ذات القانون تحت عنوان ما يتبع عند غياب النص:

2 - في المسائل التي لا يحكمها أي نص تشريعي، تطبق المحاكم الشرعية والاسلامية، والمبادئ التي استقرت قضاءاً في السودان والعرف والعدالة والوجدان السليم. واشار منشور المحاكم الجنائية رقم (70) الصادر من فضيلة رئيس المحكمة العاليا في ٢٣/٤/١٩٧٥م إلى ضرورة تطبيق العرف كدليل للاثبات[4].

نستنتج من ذلك اعتراف مصادر التشريع السوداني بالعرف كاحد مصادر التشريع والاحكام القانونية كقانون المحاكم الاهلية١٩٣١م، و١٩٣٢م وقانون الحكم الشعبية المحلية ١٩٧٧م، بل قانون القضاء المدني، ويعني ذلك تميزالعرف باكتساب الزامية قوة القانون مادام غير متعارض مع العدالة. وبما ان كثير من قضايا النزاعات تعالج بواسطة الاعراف، نجد بعض القبائل قد اعتبرتها القانون الذي ترجع اليه في حل كثير من القضايا، كما انهم يفضلونها في معالجة قضاياهم بعيداً عن المقاضاه في المحاكم، وذلك لتكلفتها مادياً وجسدياً، وفي النهاية قد يكون الحكم غير مرضي لطرف دون الآخر، وذلك من خلال اثبات اركان الجريمة والاجراءات الطويلة وخلافه، واخيراً الحكم لا يحقق الاستقرار واحتمال اللجوء إلى اخذ الثأر والانتقام، فلو اصر كل فرد على التمسك بحقه كاملاً ربما فقد المجتمع الكثير من الأنفس والممتلكات، والعرف هو آليه للتسامح والتساهل في استرداد الحقوق وجبر الخواطر وازالت المرارات بين افراد المجتمع الواحد.

اذا العرف هو ما إتفق عليه الناس في معالجة المشاكل والجرائم ضد الإنسان، حياته، فقدان أو تعطيل أعضاء جسمه والإعتداء على الشرف. كما انه الأداة التي من خلالها يسوس زعماء الإدارة الأهلية مجتمعاتهم القبلية، والأساس الذي يرتكز عليه الأجاويد في فض النزاعات التي تنشأ بين أفراد القبيلة الواحدة أو بين القبائل الأخرى[5]. ويمتاز العرف بالتصرف المرن حيال الحوادث الطارئه غير المتعارف عليها، ووضع المعالجات الآنيه لها والتي تصبح عرفاً[6]. والعرف بمثابة قانون تستقله الإدارات الأهلية في حل المشاكل التي تواجهها، لأن زعماء القبائل يتمتعون بسلطات قضائية وتنفيذية وأحياناً تشريعية. والإدارة الأهلية هي الجهة التي تحكم الأعراف وتجعل منها قواعد إجتماعية. ونذكر هنا مثال واضح يدل على معرفة رجالات الاداره الاهلية باعراف وثقافات المجتمع القبلي[7]، في الثلاثينيات والأربعينيات حدث خلاف بين رجلين في مدينة كوستي في عهد العمدة ودنواي ومفتش المركز الإنجليزي والخلاف كان بشأن (بقرة) إدعى كل من الطرفين في ملكيتها إحتار المفتش الإنجليزي، في كيفية حل هذا الخلاف، فطلب من العمدة التدخل لحلها، فما كان منه إلا أن سال الطرفان عن إسم البقرة، فهنالك أسماء تطلق للأبقار والأغنام وخلافه من الحيوانات فأخذ العمدة ينادي البقرة حتى يعرف صحة ادعا الطرفان وبهذا تم حسم الخلاف القائم[8]. وبما أن كثير من قضايا النزاعات تعالج بواسطة الأعراف، نجد بعض القبائل قد اعتبرتها نظام للتشريع نابع من بيئتهم، وبذا تعتبر الأعرف قوانين ترجع اليها القبائل لحل القضايا برضا، واعتبرتها مواثيق شرف سارت عليها، ودساتير لها. وقع في سنة 1950م حادث في منطقة دودقي الواقعة غرب منطقة

قبى بداخل الأراضي السودانية، بسبب مشاجرة بين الهلباوي عثمان والديجاوي (من قبيلة الداجو) اتيم، تمكن خلالها الهلباوي من ذبح الديجاوي بالحربة وقتله في الحال، تم فتح البلاغ بمركز اردمتا وبلاغ آخر في درنو بتشاد حيث يتبع الديجاوي لها، وبعد ذلك اجتمعت القبيلتان في الأراضي السودانية بقيادة العمدة جبارى شنيبات من قبيلة البني هلبة والداجو بقيادة اسحق مصطفى وكيل السلطان التشادي، وتم الصلح بدفع عد 6 بقرات لذوي المرحوم، فصارت الأعراف الجارية بين القبيلتين هي دفع 6 بقرات لاحد القبيلتين في حالة تتضررها من القبيلة الأخرى ودفع تورين فقط حالة وقوع أي حادث بين احد القبيلتين وقبيلة اخرى وذلك مساهمة منها حسب العرف المتبع بينهما منذ عام 1950م وحتى الآن[9].

الوسائل العرفيه والتقليدية في حل النزاعات القبلية:

ويقصد بها الوسائل التي في الوصول الي الحل السلمي في النزاعات وهي:-

أ- الدية:

اصل الدية في الاسلام في القتل العمد غير المتعمد، قال تعالى:(ما كان المؤمن ان يقتل مؤمناً الا خطأ ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبه مؤمنه اودية مسلمة الا ان يصدقوا ٠٠٠٠)[10]. صدق الله العظيم

اما جرائم القتل المتعمد فعقابه (النفس بالنفس). وذكر في السنة المحمدية ان الدية الواجبة الاسلام قدرها ١٠٠(مائة) من الابل عبارة عن فدية عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم والد النبي ﷺ.

مفهوم الدية هو المقابل المادي عينا او نقدا المقدم لاولياء الدم مقابل الصلح في جريمة القتل. والدية عند قبائل جنوب دارفور اخذت تشمل حتى القتل العمد، وهذا التجاهل في النص القرآني شجع ضعفاء الايمان على ارتكاب جرائم القتل العمد بقولهم (والله اكتلك واديك). درجت القبائل في الماضي على عدم تطبيق اعراف الديات القبلية في حالة النزاعات والاحتراب بين القبائل، وذلك لان القاتل في الحروب غير معروف، لذا درجت القبائل اللجوء للمعالجة عن طريق الوفاق لفداحة الخسائر في الانفس، مستقلة في ذلك نظام التعويضات. وهي عبارة عن ديات مخففة في حالات القتل غير المقصود، والصدقات مال يدفع لاهل القتيل دليل على الالتزام والاعتراف بالذنب وحسن النية والمشاركة في المصائب، وهذه الغرامات (التعويضات) تدفع حسب العرف المعمول به داخل القبيلة، اما الآن ونسبة للزيادة في عدد القبائل وفروعها والتداخلات التي طرأت على الحياة في محيط جغرافي محدود بدأت القبائل في اعادة تدوين هذه الاعراف. ويعتبر مؤتمر جويغين المنعقد عام ١٩٢١م اول مؤتمر عقد في جنوب دارفور لكثرة القبائل الرعاة المتمركزة في تلك المنطقة، وفيه تم التعاهد بين البني هلبة جابرة وجبارة وبين القبائل التي تسكن معها والتي تتبع لادارتهم والقبائل التي لها حدود معها مثل قبيلة القمر وخزام والسلامات وبني حسين والبرنو، وكان الهدف من انعقاد المؤتمر، توطيد العلاقات الاجتماعية ووحدة المصير وحماية الأقليات من الغارات التي تواجهها من بعض القبائل والخارجين عن القانون من جماعات (شنكيت)، وهم قطاع طرق ولصوص يقومون بمهاجمة بعض القبائل وأخذ حيواناتهم وأموالهم، وهم في الحقيقة

مجموعة قبائل. وهذا المؤتمر كما وصفة محمد اسماعيل النور وكيل ناظر قبيلة البني هلبة بمؤتمر للأمن يجمع معظم قبائل جنوب دارفور، كالهبانيه[11]، الفلاته، الفور والتعايشه وتعاقدوا جميعاً على الديه والوليه، أي وحدة المصير في السراء والضراء وحماية الاعراض جماعياً والمساهمة في دفع الديات، وفيه تم تحديد دية الدماء واصابة أعضاء الجسم (العين والسن والرجل واليد) والإعتداء على الشرف وغرامة الشتم ببعض الألفاظ الجارحة وتسبب الموت عن طريق الحيوان، والتزم الجميع بتطبيق بنود هذه الإتفاقية على حسب جدول أدناه الآتي[12]:-

دية الرجل	30 بقرة
ديةالمرأة	15 يقرة
دية العين	نصف الإنسان(15 بقرة)
دية الأصبع	عجلة جدعة
دية الرجل	نصف الإنسان (15 بقرة)
دية اليد	نصف الإنسان (15 بقرة)
دية السن	عجلة جدعة عمرها سنتان فأكثر
ازالة البكارة	عجلة جدعةعمرها سنتان ونصف
الشتم	عجلة جدعة
القتل الخطأ	6 بقرات

المصدر: النور داؤد خير الله، مرشد الديات لقبائل جنوب دارفور، جامعة نيالا، للطباعة والنشر نيالا، 2004م.

- الموت بواسطة حيوان، يدفع صاحب الحيوان الحيوان المسبب في الموت لأهل القتيل ويسمونه(سبل).
- السن الناب(الفاطر) بالنسبة للمرأة، جدعتان لانه من مظاهر الجمال والزينة.
- الضرس جدعتان للمرأة والرجل[13].

وفي عام ١٩٤١م عقد مؤتمر ابو صلعة (برام) وهو في الحقيقة امتداد لمؤتمر جويغين، يضم جميع القبائل بالمنطقة، بحضور زعماء ونظار كل البني هلبة والتعايشة الهبانية والفلاتة وعمدة قمر والملك دود من المساليت وسلطان قريضة والشرائي آدم من الداجو وعلي شمو من والبيقو وكل من سليمان حسب الله وعلي وزنقو من الفور. و فيه تم مناقشة قرارات مؤتمر جويغين، وتم رفع الدية إلى(70) سبعين بقرة بين البني هلبه والرزيقات والبني هلبة والهبانية والبني هلبة والفلاته أما بين البني هلبة والتعايشة (35) بقرة للرجل والبني هلبة والفور (30) بقرة للرجل.

ونسبة لتكرار الأحداث عقد مؤتمر آخر بأم لباسة بدار بني هلبة، عدلت بموجبة الدية لتصبح (٣٠) ثلاثون بقرة عينا وحيه ،عكسها كانت في السابق (30) ثلاثون بقرة منها(١٥) خمس عشر حيه، ليكون الأمر اكثر ردعاً، ويشمل هذا التعديل الجديد كل القبائل التي تعيش في دار بني هلبة، وقد حضره عدد من العمد والقبائل التي تعيش معهم مثل خزام، بني حسين، بني

حسن، فلاته، داجو، فور، برقد، بديرية وسلامات[14]. وتعتبر هذه الاتفاقيات اتفاقيات ثنائية بين هذه القبائل.

الدية العجاجية:

تعتبر من الاعراف القديمة في دارفور حيث يتم متابعة اثر الجاني او الجناة (سواء كانت سرقة او نهب مال) حتى يختفي عند قرية او مكان بعينة، فيطلب من سكان المكان اوالقرية او حتى منطقة القبيلة تحديد الأثر واخراج الجناة حسب العرف المتبع، فان لم يفلح السكان في تحديد الأثر واخراج الجناة، يوجه اليهم التهمه كقبيلة، ويلزموا بدفع الدية في حالة القتل، والتعويض في حالة الممتلكات المسروقة أو المنهوبه، وذلك لهدفين، اولهما منع التستر على الجناة من جانب، واستعمال قوة الضغط الجماعي لافراد الجماعات التي ترتكب الجريمة ثم تحتمي بالجماعة من جانب آخر[15].

الراكوبة:

مجلس الصلح وتعني الاتفاقيات والمعاهدات والأعراف والسوالف المطبقة في حالات سابقة ومعمول بها ومتفق عليها. وبمعنى آخر هي ما اتفق علية الناس في حل المسائل والمنازعات المتعلقة بالتعدي على الممتلكات كالمزارع والحيوان، ولاتشمل الرواكيب الجرائم المتعمدة كالسرقة والنهب، وهي نظام تكافل والتزام جماعي، ينشأ مثلاً في حالة دخول حيوان قبيلة ما لمزرعة قبيلة اخرى، واتلافها الزرع، وتتم المعالجة بتشكيل لجنة(اجاويد) لتقدير التلف ومن ثم يعرض التقرير على اطراف النزاع للموافقه عليه قبل الاعلان، والهدف من ذلك ان تقديرات اللجنة غير قابلة للمراجعة بعد اعلانها. وتكون ملزمة للأطراف يجب العمل بها، ويخير صاحب الزرع استلام القيمة المقدرة للتلف، او وضعها في حافظة الراكوبة كأول سابقة بينه وبين صاحب الحيوان. ولايعطى صاحب الزرع الحريه المطلقة ليقرر مفرداً لأنه عضو في جماعة، لذا لابد من الاخذ برأي الاسرة بما فيهم صاحب الزراعة للتداول، وهنا تسعى الجماعة لاقناع صاحب الزرع بأخذ التعويض عن التلف، لتكون سابقة تبنى عليها الرواكيب بينهم مستقبلاً. والملاحظ هنا ان نظام الرواكيب نظام حساب ومحاسبة دقيق، بمعنى آخر انه نظام قائم على التكافل والالتزام الاجتماعي باعتبار ان المال مصلحة مشتركة لكل افراد المجتمع، فيه يتكافل الرعاة والزراع في نظام تعاوني متفرد، يزرع الزراعة ما يكفي لقوت الرعاة كجزء من مزارعهم ويرعى الرعاة حيوانات الزراع في نشوقهم تبادلاً للمنافع، لذلك هنالك مصلحة مشتركة ما بين الرعاة والمزارعين، لذلك يسعى الطرفان في المحافظة على مصالحهم المشتركة. وهنالك انواع شتى للرواكيب منها الراكوبة الكاملة وتعني دفع الخسارة كاملة دون ان يؤخذ صاحبها منها شيئاً عوضاً عن التلف او اخذ قسط ويترك ما تبغى للجاني، وقيمة المال على الراكوبه قيمة ثابته[16].

الكرامات والصدقات (صدقات الفراش) :

وهي ما يدفعه اهل القاتل لأهل المقتول كدليل على الاعتراف بالجريمة وابداء حسن النيه بالمشاركة في المصيبة التي المت بأهل المقتول، وتقديم العزاء. وعادة ما يقومون بتقديم بعض الاشياء المتعلقة بالفراش. الوسائل الوقائية في حل النزاعات:

1 -المعارض: تعتبر من السنن الحميدة التي سنتها الحكومة البريطانية بدارفور، وذلك من خلال تشجيعها لقيام المعارض القبلية، وهي شبه دورية، وتقوم الادارات الاهلية وكافة زعاماتها بالتنظيم والانفاق عليها حتى تخرج بالصورة المرضية للجميع، ويدعى لها الحكام الانجليز بمختلف مستوياتهم، ويتم فيها عروض الخيل والهجن، و تقدم الحكومة البريطانية لاصحاب الخيول والجمال الفائزة جوائز، ومن خلال هذه المعارض يعرض كل من المزارعين والرعاة منتوجاتهم الزراعية والحيوانية من ذره وخضروات وفواكهه ولحوم وسمن ولبن، ومن خلال هذا العرض يستعرض الزعماء المشاكل التي تواجههم، ويقومون بحلها في جو اخوي خاصة تلك التي لها علاقة بالأمن، بعيداً عن السلطات والتشريعات والتوقيعات الرسمية، وتؤخذ تلك القرارات بدرجة من الجدية واجبة التنفيذ، وذلك من اجل المصلحة الجماعية.

والملاحظ هنا ان الغاية الاساسية من قيام مثل هذه المعارض، هي جمع شمل القبائل بأي شكل من الاشكال، لتوطيد العلاقات الحميمة بينهما في اطار الوحدة الادارية، من اجل الحفاظ على الأمن والسلم بين كافة القبائل[17].

2 -التآخي (القسم) :

وهي من القيم الاسلامية الفاضلة، وايماناً بقوله تعالى (انما المؤمنون اخوة) صدق الله العظيم، و من السنن الحميدة مؤخاة النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والانصار، ومن جانب آخر له علاقة بالمصالح الاقتصادية بين الناس. وبناء على ذلك تتحالف القبائل وتدخل في معاهدات اخوة لتجعل دماء كل فرد من القبائل المتحالفه والمتعاهده دماً واحداً، وضبط سلوك الأفراد بما يتفق مع مبدأ الأخوة من الفه ومودة، ويتم ذلك عادة بأن يقوم الطرفان باداء القسم على المصحف بالتعهد بعدم الخيانه لاي من الطرفين بالاعتداء المباشر او بالتآمر عليه او الوشايه به السلطات. وتلعب هذه التحالفات دورا أساسيا في الحد من النزاعات القبلية، خاصة بين القبائل الرعوية التي تفترض عليها الطبيعة البدوية الترحال بصورة دائمة ومتواصله، مما يجعلهم يدخلون ، ديار بعض القبائل بالمرور عبرها او من اجل المرعى فيها، لذا عن طريق هذا القسم تؤمن مرورها عبر تلك الديار او الاقامة فيها ولو لفترة دون آثارة للفتن. كما تستخدم كآلية لحل النزاعات التي تحدث نتيجة لارتكاب طرف جرما في حق طرف آخر ولكنه لايمتلك دليلا ضده وفي هذه الحالة يطلب من المتهم تبرأة نفسه من التهمة الموجهه له عن طريق اداء القسم (الحليفة). كشرط لتنازل المدعى عن موقفة وانهاء المشكلة، فيقسم المدعى عليه بانه لم يرتكب الجريمة المنسوبة اليه، فاذا ادى المتهم القسم بهذه الكيفية يكون ذلك دليلاً على براءته.

الآليات الرسمية :

مؤتمرات الصلح القبلي:

ان اغلب الصراعات القبلية في دارفور تتم معالجتها بواسطة لجان الأجاويد، ولكن تختلف الطرق والأساليب المتبعة لحل النزاع، مثال طريقة حل النزاع حول الموارد تختلف عن طريقة حل النزاع السياسي والإداري وهكذا، وعادة ما يسبق مؤتمر الصلح القبلي لجنة أمنية محلية

يوكل لها امر معالجة النزاع، ويتم تشكيلها من محافظ المنطقة ومدير الشرطة والأمن وزعماء القبائل المتنازعة وبعض الزعماء من القبائل الأخرى، وهذه اللجنة تتكون بصورة تلقائية عند وقوع الصراع، في السابق تنحصر عند زعماء القبائل فقط، وبمراقبة مفتش المركز وتنحصرمهمة هذه اللجنة في زيارة مناطق الصراع والاتصال بأطراف النزاع لمواساتهم وتطييب خواطرهم وتهيئة وتلطيف الجو بينهم تمهيدا للمصالحة، أي تكمن مهمتها في تقليل حدة التوتر بين الأطراف حتى قيام مؤتمر الصلح، وهذ اللجنة تعرف بلجنة المساعي الحميدة، ولاحقاً تصبح هذه اللجنة مجلساً للاجاويد[18]، وتعتبر المحرك الرئيسي للمفاوضات، ويتم تشكيلها في الغالب من كبار السن وأصحاب المشورة في منطقة النزاع والمناطق المجاورة، ثم تتبعها لجنة تقصي الحقائق وجمع المعلومات وهذه يتم تشكيلها من لجان الأمن المحلية ومعاونة من السلطات المحلية وقد تتدخل القوات النظامية وتقوم بعمل عسكري بالمنطقة ليشمل بعض العمليات المحدودة وعمليات التمشيط[19].

وهي الغالب يتم تشكيلها لتبصرة المواطنون بالحقائق، وتتلخص مهمتها في تحديد الحجم الحقيقي للخسائر كما تقوم بجمع المعلومات اللازمة والملابسات والظروف الحقيقية التي ادت للنزاع، الذي يسهل في الوصول إلى حل سلمي يرضي طرفي النزاع، كما انه لابد من فهم طبيعة وابعاد المشكلة والتي من خلالها يتم تحديد الصلح، بالإضافة إلى معرفة وتحديد الوسطاء والقادرين على تذليل الصعاب وتحقيق الصلح وهؤلاء الوساطاء هم في الغالب أجاويد محليين أو محايدين من الولايات الأخرى أو خليط من المجموعتين. ومن ضمن لجان المؤتمر هنالك لجنة الديات والخسائر، ومن اختصاصاتها تحديد الديات بين طرفي النزاع وفق الأعراف والسوالف وهذه

بالطبع تختلف من قبيلة لأخرى. ومن ثم هنالك موجهات اساسية ورئيسية لفض النزاعات القبلية من خلال مؤتمرات الصلح القبلي تتمثل في الأتي[20]:-

1. تحديد نوع النزاع وطبيعته وتسميته، مثلا هنالك نزاعات ذات طابع سياسي اداري واخرى ذات طابع اقتصادي او تنموي اوعرقي فهنا لابد لنا من معرفة نوع هذا النزاع وتسميته.
2. معرفة الأسباب والمسببات التي ادت للنزاع وتحديد علله.
3. تقدير حجم العوامل التي تشكل ضلعاً هاماً في زيادة حدة النزاع .
4. تحديد اطراف النزاع وخصومهم ومن هم، والآخرين الذين يلعبون دوراً في النزاع يجب وضعهم في الحسبان.
5. المعرفة التامه بالسوالف والأعراف في منطقة النزاع.
6. معرفة الوسطاء والقادرين على تحقيق الصلح للاستعانة بهم في مد جسور الثقة والتقريب بين المتنازعين.

بعد التوصل بين الاطراف المتنازعة للاتفاق يتم رفع التوصيات للسلطات المختصة لاجازتها، ومن ثم يبدأ تنفيذها من تاريخها. واخيرا يتم تكوين لجنة لمتابعة تنفيذ بنود اتفاقية الصلح تضم تنفيذيين وشعبيين وزعماء الادارات الأهلية، ويرجع ذلك للدور الذي يلعبه الشعبيون في

تطبيقهم للأعراف القبلية[21]. ومن خلال تتبعنا للعوامل المختلفة التي أدت إلى الصراعات القبلية والأساليب التي اتبعت لحلها لم تؤدي بالتاكيد الغرض المطلوب لحل تلك النزاعات حلا جذريا ويمنع ولو بقدر تكرارها وهذا يتبين لنا في كثرة المؤتمرات التي انعقدت بهذا الشأن منها المؤتمرات التالية:

1. عام ١٩٣٢م بروتوكول ام قوزين في منطقة أم قوزين في شمال دارفور بين قبائل الزيادية والميدوب والبرتي(شمال دارفور) والكواهلة والكبابيش (شمال كردفان) وتم في هذا المؤتمر تحديد مسارات الرعاة ومواعيد دخولهم وخروجهم لمنطقة أم قوزين.
2. عام ١٩٥٧م تجدد الصراع بين قبائل الزيادية والميدوب والبرتي والكواهلة والكبابيش لعدم التزامهم ببنود اتفاقية أم قوزين، ولاحتواء الموقف عقدت اتفاقية المالحة في شمال دارفور في نفس العام، وتم تحديد المسارات لكل منها . ثم توالى عقد المؤتمرات لنفس القبائل
3. في عام ١٩٨٢م(مؤتمر مليط).
4. ١٩٨٤م مؤتمر(أم كدادة)
5. ١٩٨٧م (مؤتمر مليط الثاني) في مدينة النهود
6. ١٩٩٧م مؤتمر (الفاشر).
7. عام ١٩٦٤م عقدت اتفاقية الصلح بين الميدوب والكبابيش بالمالحة.
8. ١٩٦٩م اتفاقية الصلح بين الرزيقات الشمالية والزغاوة بمدينة كتم.
9. 1974م عقد مؤتمر الصلح بين قبيلة الزغاوة والبرتي بمدينة نيالا[22].
10. ١٩٦٨م في مدينة الضعين عقدت اتفاقية الصلح بين قبيلة المعاليا والرزيقات(نزاع إداري) توصل فيها الطرفان لإتفاق.
11. -11 ١٩٧٦م حدث نزاع بين قبيلة البني هلبة والرزيقات الشمالية (الماهرية) نوع النزاع (نزاع موارد) تم احتواء الموفق بعقد مؤتمر صلح في مدينة نيالا وفيه تم تحديد مواعيد دخول وخروج الرزيقات الشمالية من وإلى المنطقة.
12. ١٩٨٠م اتفاقية الصلح بين قبائل الرزيقات الشمالية الماهرية والجلول والعطيفات وقبائل جنوب دارفور البني هلبة والبرقد والداجو(نزاع موارد) وتم احتواء النزاع بعقد مؤتمر الصلح في مدينة الفاشر وفيه حددت المراحيل ومواعيد دخول وخروج الرعاة من وإلى المنطقة.
13. ١٩٨١م مؤتمر الصلح بين قبيلتي التعايشة والسلامات (نزاع إداري) في مدينة نيالا.
14. ١٩٨١م مؤتمر الصلح بين الرزيقات والمسيرية مدينة نيالا.
15. ١٩٨٤م مؤتمر الصلح بين الرزيقات (جنوب دارفور) والمسيرية(جنوب كردفان) بسبب المرعى تم احتواء النزاع بعقد مؤتمر الصلح في مدينة نيالا وفيه حددت مواعيد دخول وخروج كل من القبيلتين.

16. ١٩٨٧م مؤتمر الصلح بين القمر والفلاته والمراريت (نزاع اداري) عقد بمدينة نيالا للفصل في القضايا المطروحة، وتم تحديد الحدود الإدارية لكل قبيلة.
17. ١٩٨٩م مؤتمر الصلح بين قبيلة الفور والبديات عقد المؤتمر بمدينة كبكابية توصل فيه الطرفان للصلح.
18. ١٩٨٩م مؤتمر الصلح بين الفور وبعض القبائل العربية (اسبابه متعددة منها سياسية، اقتصادية وثقافية) وتم عقد المؤتمر بالفاشر.
19. ١٩٩٠م مؤتمر الصلح بين القمر الزغاوة (حول الارض) تم فيه تحديد مناطق للزغاوة ومنعهم من الانتشار في أراضي القمر وتم ذلك بمدينة الفاشر[23].
20. ١٩٩٠م مؤتمر نيالا لحسم النزاع بين البرقد والرزيقات .
21. ١٩٩٠م مؤتمر الصلح بين المعاليا الزغاوة بمدينة الضعين.
22. ١٩٩٠م مؤتمر كبكابية للصلح بين الزغاوة درقلا والبني حسين.
23. ١٩٩٠م مؤتمر الصلح بين زغاوة كبي ومبقا وقلا والقمر بمدينة الجنينة.
24. ١٩٩١م مؤتمر الصلح بين الزغاوة والكبابيش مدينة الفاشر.
25. ١٩٩١م مؤتمر نيالا للصلح بين التعايشة والقمر.
26. عام ١٩٩١م مؤتمر الفاشر للصلح بين الزغاوة والميما والبرقد بودعة وخزان جديد.
27. عام ١٩٩١م مؤتمر نيالا الصلح بين الزغاوة والبرقد.
28. عام ١٩٩١ مؤتمر نيالا للصلح بين الفور والترجم.
29. عام ١٩٩٤م مؤتمر الصلح بين الزغاوة وبعض القبائل العربية.
30. عام ١٩٩٤م مؤتمر نيالا للصلح بين الداجو والرزيقات (الماهريه).
31. مؤتمر الأمن الشامل لولايات دارفور عام ١٩٩٧م مدينة نيالا[24].

من خلال سردنا للمؤتمرات السابقة نلاحظ أن تاريخ مؤتمرات الصلح في دارفور يرجع لفترة من الزمان، وكان عام ١٩٣٢م اول مؤتمر يعقد لحل النزاع بين قبائل الكبابيش والكواهلة والميدوب والبرتي وبموجبه اصبحت منطقة ام قوزين منطقة رعي مشتركة بين تلك القبائل، ولو نظرنا لتلك الفترة وحتى العام ١٩٨٠م نجد ان مؤتمرات الصلح التي تمت في دارفور لا تتعدى السبعة مؤتمرات، وحتى الفترات التي تمت فيها انعقاد المؤتمرات انها نادرة وبعيدة، على العكس الفترة من ١٩٨٠-١٩٩٩م، انعقد اكثر من عشرون مؤتمراً للصلح وهذا يعتبر مؤشراً واضحاً في زيادة عدد المؤتمرات في دارفور، ويرجع ذلك لعدة اسباب منها اذا افترضنا ان هذه المؤتمرات مبنية على اساس واقعي ومقنع للأطراف المتنازعة فليس هنالك سبب في تكرار الصراع[25]، والشيء الذي يحدث في دارفور يشير على أن عملية قبول الأطراف المتنازعة للصلح عملية اجرائية حتى لايحسبوا بانهم خارجون عن القانون، ويكون ذلك في مواجهة الدولة وقوانينها بدلا من قبول التفاوض مع الطرف الآخر، لتحقيق الصفاء القبلي واعادة العلاقات بينهما إلى طبيعتها، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى يعتقد الكثيرون بأن الحلول في بعض الاحيان مفروضة من قبل اجهزة الدولة الرسمية، وبالتالي لا

تشكل قناعات المجموعات القبلية، فلذلك قبل أن ينفض المؤتمر تحدث المصادمات بين الطرفين كما حدث في مؤتمر الصلح بين الفور وبعض القبائل العربية عام 1989م، وكذلك مؤتمر الصلح بين القبائل العربية بالجنينة عام ١٩٩٦م[26]. انشغال الحكومة بالحرب في الجنوب والشرق، فكان من الصعب عليها فتح جبهه جديدة في الغرب، لذا اهملت تلك الصراعات تاركة في نفس الوقت الأثر السلبي الذي تتركة مثل هذه الصراعات على الأمن القومي، والتي تتمثل في ثلاثة جوانب هي المحلية والإقليمية والدولية، وبالفعل أثرت صراعات دارفور على الجانبين المحلي والإقليمي. واللذين أثرا بدورهما على المجال الدولي، لأنها وفرت بذلك مجالاً صالحاً للتدخلات الخارجية والضغوط الدولية بشتى وسائلها وهذا ما نشاهده الآن على ساحة دارفور.

فإذا اردنا للمؤتمر أن يكلل بالنجاح فلابد أن يتم التحضير له وفق دراسة وقائع وقرارات واتفاقيات المؤتمرات التي سبقت وفق خطة عمل واضحة، لتساعد على نجاح المؤتمر، وعلى قيادات المؤتمر مثلاً كل حسب انتمائه لطرف من أطراف النزاع أن يتدارس معهم الحلولة العادله والمقنعه باهمية الوصول إلى حل مرضي للطرفين[27].

وعلى رئيس المؤتمر أن يعد نفسه بدراسة تاريخ العلاقات الاجتماعية والاقتصادية للقبائل المتنازعة، وهذا يساعد المشتركين على الوصول إلى قرارات على ضوء قرارات المؤتمرات القبلية السابقة وخصوصاً لو ركز رئيس المؤتمر في سرده لتاريخ علاقات القبائل على مقررات المؤتمرات الناجة ليضع الجميع على طريق الحل للمشاكل الحاضرة. كما عليه ان يوجه المجتمعين على المبادئ الموجهه، وعلى أهمية الوحدة الوطنية وانصهار القبائل وعيشها مع بعضها البعض في أمن وسلان، أضف إلى ذلك لابد لرئيس المؤتمر ان يكون على علم بالعادات والتقاليد والأعراف في تلك المنطقة، ومعرفة الشخصيات القيادية المحلية المؤثرة على الصلح وهذا يساعد في تقسيم الأدوار والفرص في المؤتمر بطريقة تمكنهم الوصول للإتفاق المطلوب، فإعداد الأجندة له أهمية قصوى في نجاح المؤتمر، كما انه يعتبر بند لدراسة الأعراف بين القبائل المشتركة. وفي نهاية المؤتمر وبعد التوصل إلى حل النزاع لابد ان تصاغ بنود القرارات بوضوح وبتوقيع زعماء الأطراف المعنية وان يعلم الجميع صبغتها القانونية[28].

الأجهزة الامنية:

موقع الولاية الجغرافي وحدوده المشتركة مع ثلاث دول والتداخل القبلي الموجود بين القبائل التي انشطرت عن طريق الحدود السياسية التي وضعها المستعمر جعل حرية حركة القبائل عبر الحدود أمر من الصعب مراقبته أو حصره وهذا بالطبع له انعكاساته على الأمن القومي السوداني، لذا على الجهات الرسمية المنوط بها حفظ الوضع الأمني خاصة في دارفور، مضاعفة مسئولياتها حتى تستطيع أن تواكب الأحداث بالمنطقة، مثل النزاعات القبلية والنهب المسلح اللذان يزدادان إضطراداً مع انتشار السلاح. ففي كردفان مثلاً نجد أن المستعمر البريطاني لاشكالات أمنية في منطقة جبال النوبة وزع كمية من السلاح على قبائل النوبة دون غيرهم ولكنهم لم يستعملوا هذا السلاح في نهب اللواري التجارية التي تخترق ديارهم. وفي دارفور المعالجة صعبة

والأصعب من ذلك تجريد القبائل الرعوية من السلاح، لان الدولة لا تستطيع توفير أمن لنقاط التجمع فضلاً عن الأفراد الذين يجوبون الغابات(الرعاة) بحثاً عن المرعى والماء وعيون الحرامية عليها ليل نهار، فمن يأمنهم منهم؟ فالنهب المسلح في دارفور، يعتبر هاجس أمني يستنزف كل موارد المنطقة[29].

نصت المادة ٢٣ من دستور السودان لعام ١٩٨٨م[30] على الاتي:-

قوات الشرطة قوات نظامية قومية التكوين، مهمتها خدمة امن المواطنين ومكافحة الجريمة وحماية الاموال ودرء الكوارث والحفاظ على اخلاق المجتمع وآدابة والنظام العام كما ورد في المادة 10(١) الفقرة(4) من قانون الشرطة لعام ١٩٩٩م ان واجبات الشرطة المحافظة على أمن الوطن والمواطنين وسلامة الانفس تقوم باتخاذ اجراءتها القانونية من تحريات وتحوطات[31].

دور الشرطة في مرحلة قبل وقوع النزاعات:-

1. الطواف المستمر في مناطق التوتر االقبلي لجمع المعلومات عن الاسباب التي تؤدي إلى نشوب النزاع للحيلولة دون حدوثها وازالة تلك الاسباب.
2. وحراسة مشارب المياه وضوضيح المسارات وتوجيه الرحل بعدم التعدي على المزارع.
3. ازالة الزراعة على مسير المراحيل وتوجيه الشيوخ بازالة كل العقبات والمعوقات التي تؤدي الى التوتر وكسب ود وتعاون الزعماء المحليين.

دور الشرطة اثناء وقوع النزاع[32]:

1. معرفة الأسباب والتحرك بسرعة لمواقع الاحداث والفصل فيها بالتعاون مع الاجهزة الأخرى.
2. القبض على المتهمين وجمع الأسلحة غير المرخصة قانوناً.
3. اصلاح ذات البين والتوفيق بين المتنازعين وبالتراضي.

لذا لعبت الشرطة وستلعب دور كبير في حل النزاعات في المنطقة، واعادة الحياة الآمنة.

وحتى يتحقق ذلك يفترض على السلطة المركزية:

1. توفير معينات عمل لمكافحة هذه الظاهرة الخطرة ومضاعفة عدد القوات المتخصصة ذات.
2. الإستفادة من حرس الإدارة الأهلية لمعرفتهم التامة بالمنطقة ذات القبائل المتعددة والمتفرقة هنا وهناك.

وعليه يمكن للجهات النظامية المنوط بها حفظ الأمن في المنطقة، والتي نعتبرها آلية من آليات فض النزاعات القبلية، لابد من تفعيلها ودعمها بدرجة تمكنها من أداء دورها في اكمل وجه، وفي الملتقى التشاوري الذي عقد برعاية النظام رأى أن تأجج الصراع القبلي وانتشار النهب المسح في دارفور يرج إلى ضعف المقدره الإدارية لبعض أجهزة الدولة وتباطؤها للتصدي للانفلات الأمني إلى جانب عدم التزام وتنفيذ الحكومة والأطراف المحلية لما يتوصل إليه من اتفاقيات ومقررات لمؤتمرات الصلح السابقة الأمر الذي يشكل عاملاً ضافياً في تأجيج الصراع القبلي في دارفور وخلق كيانات إدارية جديدة.

دور الحكومة الاتحادية والولائية واجهزة الحكم المحلي :

ان غياب دور اجهزة الحكومة الولائية والمحلية والادارة الرسمية الفاعلة وعدم اتخاد السياسات الحكيمه والتصدي للاحداث اول باول هي من الأسباب التي تؤدي إلى اندلاع وتاجج النزاعات القبلية وتفاقمها، علية لابد من النظر إلى منطقة النزاعات بانها جزء من الامن القومي السوداني، لذا فان للحكومة الاتحادية دور كبير في دعم الشرطة وكل الاجهزة التي تعمل للحفاظ على الأمن باحدث الوسائل من اسلحة وعتاد ووسائل حركة واتصال حتى يتمكنوا من اداء دورهم المنوط به حفظ الامن على احسن حال، وحسم أي نزاع قائم او محتمل في المنطقة. وعلى الاجهزة الادارية والمحلية والولائية ان تقوم بدورها المتمثل في عدم اذكاء روح التنازع القبلي، وان يكون لها تواجد مستمر والعمل على اتخاد القرارات الادارية بعد الدراسة حتى لا يؤدي ذلك إلى اتخاد قرار غير عادل إلى اندلاع نزاع قبلي[33]. نذكر هنا على سبيل المثال رسم الحدود الادارية بين محليتي تلس وكتيلة والذي تسبب في اندلاع النزاع بين قبائل القمر والفلاتة والمراريت. وعلى الحكومة الاتحادية والولائية العمل على تنمية مناطق النزاعات اقتصاديا لان غياب التنمية هو سبب من اسباب النزاعات القبلية لذا لابد من الاهتمام بالجانب التنموي وذلك من خلال إنشاء مشروعات انتاجية تساعد في تنمية المنطقة. وان تقوم الاجهزة الحكومية المحلية والمركزية بحفظ الامن والاستقرار عن طريق فض النزاعات. بتكوينها لجان التعايش السلمي، والحرص على متابعة وتنفيذ مقررات الصلح وتمويل ميزانية المؤتمر ورعايته، وان تقوم بالتنسيق مع الادارات الاهلية بجمع الديات والتعويضات وانذال بنود مؤتمرات الصلح والاتفاقيات وقرارات الصلح للقواعد والتعايش السلمي بين المتنازعين. كما تقوم بتحديد المسارات والمراعي والمشارب من خلال اصدار تشريعات واوامر محلية تصدرها تلك الاجهزة كل في دائرة اختصاصها لتنظيم المراعي والمسارات[34].

دور الإدارة الأهلية بدارفور في تطبيق الدبلوماسية الوقائية :

في عهد سيادة أجهزة الإدارة الأهلية في دارفور ظل الإقليم آمناً ومستقراً وتعايشة كياناتها سلمياً وتداخلت إجتماعياً وإقتصادياً لدرجة التجانس الإجتماعي وقد أثبتت أجهزة الإدارة الأهلية مقدراتها على بناء السلام وحل المشكلات والنزاعات سلميا بدبلوماسيتها المعتمدة على العرف والعادات والتقاليد[35]، ويعود دور الإدارة الأهلية في تطبيق الدبلوماسية الوقائية المانعة للنزاعات وتحقيق النجاح في ذلك لعدة أسباب التاريخي لأجهزة الإدارة الأهلية، حيث أنها ضاربة الجذور في تاريخ لمجتمعات السودانية وإحساس المواطنين بانها نبعت من ثقافتهم ووعى زعماء القبائل من بخصائص المجتمعات المحلية التي تشكل معايير لفهم وحل النزاعات والموروث الضخم لأجهزة الإدارة الأهلية من المعلومات والخبرة في تنظيم المجتمعات المحلية والمستقرة، وقلة تكلفة الإدارة الأهلية وإعتمادها على العرف ووقف الفتن وحل المشكلات بالتراضي، كما أنها المسؤولة عن فرض الأمن والنظام احد من ثقافة المجتمع[36]، ومقدرة أجهزة الإدارة الأهلية على إحتواء النزاعات العام وتقدير وتحصيل ضريبة القطعان وجباية الزكاة وتنظيم الزراعة التقليدية في الريف وحركة النزوح الجماعي والعلاقة بين المزارعين والرعاة عن طريق فتح لمراحيل وتحديد موارد المياه

والمخارف وحماية مصادر المياه والبيئة والمراعي والغابات وفتح الطرق والعناية بالهوامل من الأنعام وفتح خطوط النار والقبض على المتهمين الفارين وإصدار الأحكام من خلال محاكم الريف، ولأهمية كل هذه المهام في منع المنازعات بين قبائل دارفور فإن الإدارة الأهلية هي الأداة الأولى لتطبيق الدبلوماسية الوقائية بين قبائل الإقليم[37]. والإدارة الأهلية عندما أعيدت بعد تصفيتها التي إستمرت أربعة عشر عاماً من الزمان أثبتت دعمها الإداري في تقوية أجهزة الدولة الحديثة التي أخذت تلجأ إليها لإحتواء المنازعات القبلية التي تتفجر من حين إلى آخر في مجتمعات قبائل دارفور[38]، فأخذت الإدارة الأهلية تطبق الدبلوماسية الوقائية بوقف العدائيات بين القبائل وبناء السلام وحفظه ووضع الترتيبات لتوقيع إتفاقيات الصلح بين الأطراف المتنازعة من قبائل دارفور، ومن هنا يتضح لنا أن الأجهزة الحديثة لم تتمكن بعد من د الفراغ كبديل للإدارة الأهلية رغم كمها وكيفها(٤)، فالإدارة الأهلية هي جهاز شعبي أفرزته الحاجة الطبيعية للمجتمع للتنظيم وحفظ السلام الإجتماعي[39]، فكان لها دور بارز في منع المنازعات وبناء السلام وحفظ الأمن والإستقرار والتعايش تشكل محور إرتكاز ومرجعية اجتماعية في إطار العشيرة أو الكيان القبلي وتعتبر الإدارة الاهلية في أغلب الأحيان المخزون والمصدر الحقيقي الذي تؤخذ اجتماعية رابطة لعلاقات القبائل والعشائر في الكيان القبلى[40].

وللإدارة الأهلية من جانب آخر دور بارز في بناء السلام ومنع المنازعات فهي صمام الأمان في حفظ أواصر الود والإخاء والتمازج العرقي في العهود السابقة بما امتاز به بعض الحكماء من زعماء الإدارة الأهلية من حنكة وشجاعة وشهامة ودراية بمجريات الأمور وكان لها دورها في مناصرة المهدية ومحاربة الإستعمار[41].

دور الإدارة الأهلية في منع المنازعات :

للإدارة الأهلية مسئولية كبيرة تجاه حفظ الأمن وإستتابه وبصفة خاصة في الأرياف والمناطق البعيدة التي تقل أوتنعدم فيها قوات الشرطة أوالقضاة فتقع مسئولية منع المنازعات على الإدارة الأهلية، كل إدارة على دائرة حدودها أو(حاكورتها) فعلى كل زعيم إدارة أهلية أن يعمل على منع إرتكاب الجرائم والتبليغ عن وقوعها والقبض على الجناة وملاحقتهم، وإتخاذ الإجرآت اللازمة لتقديمهم للمحاكمات، كما عليهم أن يقوموا بالعديد من المهام الخاصة بقوات الشرطة لتعثر وصعوبة وصولهم إلى العديد من القرى والأرياف النائية بإقليم دارفور. وجاء في الخطاب الذي قدمه السيد نائب حاكم إقليم دارفور في الجلسة الإفتتاحية للمؤتمر الثاني لزعماء الإدارة الأهلية بالفاشر من ٢٨/٢ – ٢/٣/١٩٨٩م عن دور الإدارة الأهلية في مجال الأمن مايلي: نحن نعلم جيداً دور الإدارة الأهلية، فهي تقوم بدور متقدم في حفظ الأمن وفي التعرف على القاتل والسارق والغاير لأنها تبدأ في تسلسل هرمي عشائري متماسك حيث زعيم الإدارة بالضروري أن يعرف جميع الذين يلونه في السلطة، أي بمعنى آخر إن الشرتاي أوالناظر أوالديمنقاوي يعرف جميع العمد بالضرورة لأنهم ينتخبونه ويؤثرون فيه ويمكن أن يقيلوه . وبالضرورة أن يعرف كل عمدة جميع المشايخ يشكلون قاعدته الأساسية ومن الضرورة بمكان، وهذا هو الواقع أن يعرف كل شيخ رما

متكاملاً في ومن الضرورة القصوى أن يعرف رب كل أسرة أفراد أسرته وعشيرته والعشائر التي حوله وبهذه المنظومة التي قالها أحد الناس من قبل نستطيع أن نخلق هذا المجتمع الدارفوري يكون الناظر فيه أو السلطان أو الملك يتضح والشرتاي او الديمنقاوي يعلم ما يدور في كل أسرة وفي كل بيت ويعرف كل من بتزحل داخل هذا الإقليم أو خارجه إن أتي بخير أو اتي بشر ومن ثم يتسع إناؤنا الاستخباري وتنساب الانباء عن الذي حل وعن الذي قام وعن الذي جاء بخير أو الذي جاء بشر فيتم رصده ومتابعته وننزع فتيل الشر الذي يريد ان يفجره في هذا الإقليم[42]، فمن هذا الخطاب لنائب حاكم إقليم دارفور أمام زعماء الإدارة الأهلية في ١٩٨٩م لنا مدى إعتماد أجهزة الحكم والدولة على الإدارة الأهلية في منع المنازعات وحفظ الأمن بالإقليم وتطبيق الدبلوماسية الوقائية نسبة لإتساع مساحة الإقليم، ونجد في ظل الحكومات الوطنية العسكرية والمدنية حتى قيام ثورة مايو عام ١٩٦٩م كان ينظر إلى الإدارة الأهلية بأنها الجهاز الذي يحقق الوقاية من المنازعات بين قبائل دارفور المتعددة ويحقق بسط السلطة والحكم دون تكلفة مالية على الخزانة العامة، حيث كان رجل الإدارة الأهلية وبما يتمتع به من سلطات قضائية وتنفيذية وأحياناً تشريعية (العرف) يدير شئوون المنطقة ويفض غالبية المنازعات دون الحاجة إلى أعباء مالية كبيرة[43] ، وقد كان للرعيل الأول من زعماء الإدارة الأهلية إمتيازا ت غير مباشرة تعود عليهم بالمال الذي يمكنهم من أداء واجبهم نحو الأراضي الزراعية والعقارات والزكوات قبل قيام ديوان الزكاة بشكله الحالي وتنفق أغلبه في إكرام العشيرة والضيف وقد لا تتعدى هذا الحد[44].

والإدارة الأهلية لقبائل دارفور بمخزونها العرف تميل إلى بناء السلام وحل النزاعات بالطرق السلمية ولها في ذلك منهجية تقوم على مؤسسة الدمالج عندما يكون النزاع داخل بطون القبيلة الواحدة، والأجاويد والدمالج عندما يكون النزاع بين قبيلة ة أخرى يعملون على بناء السلام وعدم إسراج الخيل[45].

بناء وأهم دور لرجل الإدارة الأهلية في تطبيق الدبلوماسية الوقائية المانعة من النزاعات، ان يقود افراد قبيلته نحو قبيلة أخرى في إطار توطيد علاقات الإخاء والمودة وذلك في شكل زيارات ودية قد تكون مسحوبة أحيانا ببعض الهدايا وهذا ما يعرف بالدور الوقائي كما أن هنالك أدوار جانبية لرجال الإدارة الأهلية للإسهام في السلام وتأمين تتمثل في القبض والتبليغ عن معتادي الإجرام أومر تكبي الجرائم الكبيرة منطقتهم من الإختراقات. وهكذا من خلال البحث توصلنا إلي أن للإدارة الأهلية الدور الاول في تطبيق الدبلوماسية الوقائية بين قبائل الإقليم لمنع المنازعات ومنع تصاعدها إلى صراعات والحد من إنتشارها إذا وقعت بين قبائل الإقليم[46].

الخاتمة :

يمكن القول أن الإدارة الأهلية لا تزال لها دور كبير في فض النزاعات القبلية وذلك لمعرفتها التاريخية بالمكونات القبلية في للإقليم وطبيعة نشاطها والمسارات والحواكير وكذلك طبيعة الأليات التي تستخدمها في فض النزاعات ومدى تأثير تلك الأليات على اطراف النزاع وقبوله بالاحتكام إليها وذلك دون اللجوء للتدخلات السياسية والحكومية لحل النزاعات القبلية

اذا بمجرد تدخل الحكومة في تلك النزاعات تم اعتبار الحكومة طرفآ منحاز للنزاع مما ادى إلى تفاقمة لايأخذ شكلآ مسلحا وشاملا .

النتائج :

توصلت الورقة إلى مجموعة من النتائج من أهمها

1. إن أسباب النزاعات القبلية أضحت ذات ثلاثة أبعاد، بعد اقتصادي واجتماعي وبعد سياسي وبعد أمني، وأي مجهودات لحل النزاعات لا تراعي هذه الأبعاد الثلاثة معاً سوف تكون غير قادرة على توفير الحل لهذه النزاعات.
2. إن حلول لهذه النزاعات القبلية، بأبعادها الثلاث ترتبط بسياسات هي الأخرى ذات علاقة بثلاثة مستويات، محلي ومركزي وإقليمي (دول الجوار) وأن التجاهل لأي من هذه المستويات كفيل بنسف الحلول التي توضع بشأنها.
3. الغياب التام لبعد التنموي في قرارات وتوصيات مؤتمرات الصلح في معالجتها للنزاعات النزاعات القبلية في دار فور.
4. فشل مؤتمرات الصلح القبلي عبر تاريخها الطويل – خلال فترة الاستعمار والحكم الوطني – في تحقيق حل النزاعات القبلية.
5. إن فشل هذه المؤتمرات لا يرجع لعدم وجود آلية لتنفيذها، كما هو شائع، وإنما لان هذه المؤتمرات بطبيعتها لا تصلح لأكثر من القيام بدور احتواء النزاع لفترة مؤقتة.

التوصيات :

خرجت الورقة بمجموعة من التوصيات من أهمها

1. إعطاء التنمية الأولوية على الإجراءات الأمنية في قضايا النزاعات القبيلة، لأن الظاهرة في أساسها تتعلق بالصراع على الموارد الطبيعية وبواقع التخلف الذي تعيشه المنطقة.
2. الاستفادة من تجربة مؤتمرات الصلح القبلي في احتواء النزاعات القبلية عن طريق إقامة جهاز دائم لهذه الآلية ضمن إدارة الحكم المحلي في الولايات.
3. الاهتمام بالبحوث العلمية عموما وفي مجال النزاعات القبلية بصورة خاصة بإقامة فروع لمراكز البحوث بالولايات مع توفير الدعم اللازم لها حتى تقوم بإعداد البحوث الميدانية في تحديد الأسباب الجذرية النزاعات وفي تطوير الآليات المناسبة للتعامل معها وحلها.
4. لقد أقيمت مؤخراً مراكز لدراسات السلام بجامعات دارفور الثلاث(الفاشر، نيالا،

زالنجي)، على المسئولين في مختلف المستويات تشجيع وتمكين هذه المراكز لتقوم بالدراسات العلمية للظاهرة حتى يستفيد منها المجتمع ومتخذي القرار.

5. تقوية مؤسسات الدولة عن طريق دعم شرعيتها عبر إفساح المجال المشاركة العامة على أسس ديمقراطية، مع تشجيع قيام مؤسسات المجتمع المدني حتى تشكل بديلا للمؤسسة القبلية.

الهوامش:

(1) هاشم زكريا حسين مؤمن، آليات فض النزاعات وفاعليته في وقف الصراع القبلي بدارفور بالتطبيق على مجتمع ولاية شمال دارفور، رسالة ماجستير- كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2015م، ص٧٩

(2) سورة الحجرات، الآية 10.

(3) هاشم زكريا حسين مؤمن، مرجع سابق، ص٨١.

(4) هاشم زكريا حسين مؤمن، مرجع سابق، ص٨٣

(5) يوسف تكنة، تقرير عن الصراع القبلي في دارفور، ورشة عمل، مؤتمر التعايش السلمي في دارفور،1997م، ص٣٨.

(6) النور داؤد خير الله، مرشد الديات لقبائل جنوب دارفور، جامعة نيالا، للطباعة والنشر نيالا، 2004م ، ص٨

(7) هاشم زكريا حسين مؤمن، مرجع سابق، ص ٨٤

(8) احمد عبد الرحمن رجال، مقابلة، بمنزلة بنيالا،٢٠/٥/٢٠٠٤م

(9) هاشم زكريا حسين مؤمن، مرجع سابق، ص 85

(10) سورة النساء، الايه ٩٢.

(11) هاشم زكريا حسين مؤمن، مرجع سابق، ص٨٦

(12) هاشم زكريا حسين مؤمن، مرجع سابق، ص٨٧

(13) النور داؤد خير الله ، **مرشد الديات لقبائل جنوب دارفور**،(السودان: دار جامعة نيالا للنشر، بدون تاريخ)، ص ١٧.

(14) يوسف تكنة، مرجع سابق، ص٣٩.

(15) هاشم زكريا حسين مؤمن، مرجع سابق، ص ٨٨

(16) هاشم زكريا حسين مؤمن، مرجع سابق، ص ٨٩

(17) هاشم زكريا حسين مؤمن، مرجع سابق، ص90

(18) هاشم زكريا حسين مؤمن، مرجع سابق، ص ٩١

(19) محمد صالح خليل، الصراع القبلي في ولايات دارفور وأثره على الأمن القومي السوداني، الأكاديمية العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني بحث غير منشور، الخرطوم 1995م، ص٧٧.

(20) هاشم زكريا حسين مؤمن، مرجع سابق، ص ٩٢

(21) محمد صالح خليل ، مصدر سابق، ص76.

(22) هاشم زكريا حسين مؤمن، مرجع سابق، ص ٩٣

(23) هاشم زكريا حسين مؤمن، مرجع سابق، ص ٩٤

(24) محمد صالح خليل ، مصدر سابق ،ص٧٨.

(25) هاشم زكريا حسين مؤمن، مرجع سابق، ص 95

(26) محمد احمد نور، الصراعات القبلية في دارفور « الأسباب والآثار على البنية الإجتماعية، رسالة ماجستير في علم الإجتماع، كلية الدراسات الإقتصادية والإجتماعية، جامعة الخرطوم،١٩٩٧م، ص١٣٢.

(27) هاشم زكريا حسين مؤمن، مرجع سابق، ص ٩٦

(28) هاشم زكريا حسين مؤمن، مرجع سابق، ص 97

(29) هاشم زكريا حسين مؤمن، مرجع سابق، ص ٩٧

(30) دستور السودان لعام ١٩٨٨م.

(31) قانون الشرطة لعام ١٩٩٩م.

(32) هاشم زكريا حسين مؤمن، مرجع سابق، ص ٩٨

(33) هاشم زكريا حسين مؤمن، مرجع سابق، ص ٩٩

(34) هاشم زكريا حسين مؤمن، مرجع سابق، ص ١٠٠

(35) ياسر أحمد أبو عقيلة الشيباني ، دور المورثات الثقافية والإجتماعية في تطبيق الدبلوماسي في دارفور، رسالة دكتوراة، جامعة الزعيم الأزهري،2011م، ص252

(36) ياسر أحمد أبو عقيلة الشيباني ، دور المورثات الثقافية والإجتماعية في تطبيق الدبلوماسي في دارفور، رسالة ماجستير، جامعة الزعيم الأزهري،2011م، ص١٤.

(37) ياسر أحمد أبو عقيلة الشيباني، مرجع سابق، ص 14 .

(38) ياسر أحمد أبو عقيلة الشيباني، مرجع سابق ، ص15

(39) ياسر أحمد أبو عقيلة الشيباني، مرجع سابق، ص253

(40) ياسر أحمد أبو عقيلة الشيباني، مرجع سابق ، ص34

(41) أوراق ورشة تنمية وتطوير الإدارة الأهلية وتنظيم علاقاتها بمؤسسات الدولة ، جامعة نيالا ، مركز دراسات السلام وتنمية المجتمع مايو ٢٠٠٤م

(42) خطاب السيد / نائب حاكم إقليم دارفور في الجلسة الإفتتاحية للمؤتمر الثاني لزعماء الإدارة الأهلية بالفاشر، دار الوثائق القومية الصندوق (١) الملف (4)

(43) أحمد أبو عقيلة الشيباني ، مرجع سابق، ص٧٠.

(44) أحمد أبو عقيلة الشيباني ، مرجع سابق، ص٧٠.

(45) أحمد أبو عقيلة الشيباني ، مرجع سابق، ص٧٠-71.

(46) ياسر أحمد أبو عقيلة الشيباني، مرجع سابق ، ص256.

المصادر والمراجع :

(1) هاشم زكريا حسين مؤمن، آليات فض النزاعات وفاعليته في وقف الصراع القبلي بدارفور بالتطبيق على مجتمع ولاية شمال دارفور، رسالة ماجستير- كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2015م.

(2) يوسف تكنة، تقرير عن الصراع القبلي في دارفور، ورشة عمل، مؤتمر التعايش السلمي في دارفور،1997م.

(3) النور داؤد خير الله، مرشد الديات لقبائل جنوب دارفور، جامعة نيالا، للطباعة والنشر نيالا، 2004م .

(4) احمد عبد الرحمن رجال، مقابلة، بمنزلة بنيالا،٢٠/٥/٢٠٠٤م

(5) النور داؤد خير الله ، مرشد الديات لقبائل جنوب دارفور،(السودان: دار جامعة نيالا للنشر، بدون تاريخ).

(6) محمد صالح خليل، الصراع القبلي في ولايات دارفور وأثره على الأمن القومي السوداني، الأكاديمية العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني بحث غير منشور، الخرطوم 1995م.

(7) محمد احمد نور، الصراعات القبلية في دارفور « الأسباب والآثار على البنية الإجتماعية، رسالة ماجستير في علم الإجتماع، كلية الدراسات الإقتصادية والإجتماعية، جامعة الخرطوم،١٩٩٧م.

(8) دستور السودان لعام ١٩٨٨م.

(9) قانون الشرطة لعام ١٩٩٩م.

(10) ياسر أحمد أبو عقيلة الشيباني ، دور المورثات الثقافية والإجتماعية في تطبيق الدبلوماسي في دارفور، رسالة دكتوراة، جامعة الزعيم الأزهري،2011م.

(11) أوراق ورشة تنمية وتطوير الإدارة الأهلية وتنظيم علاقاتها بمؤسسات الدولة ، جامعة نيالا ، مركز دراسات السلام وتنمية المجتمع مايو ٢٠٠٤م.